

مقابلة لشبلي ملاط في ألمانيا

حول كتابه في فلسفة اللاعنف

مقدمة المقابلة:

”أنا أوّمن في الإنسان وفي إمكانياته على حلّ الخلافات بشكل لا عنفي.“ في تموز حاضر العالم القانوني والناشط في حقوق الإنسان والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية في لبنان شبلي ملاط في ندوة لمجموعة البحث في مركز الابحاث المتقدمة ZIF في جامعة بيلفلد Bielefeld عن ”الدين وحقوق الإنسان في الدساتير.“ والحامي المولود عام ١٩٦٠ درّس في جامعات لندن وبرنستون وهارفرد ويال وهو منذ عام ٢٠٠٧ أستاذ رئاسي في القانون في جامعة يوتاه كما أنه أستاذ كرسي جان موني للمجموعة الأوروبية في جامعة القديس يوسف في بيروت. وهو عالمٌ معروف في الإسلام الشيعي ومؤلف كتابٍ مرجعي عن القانون في الشرق الأوسط.

كما أنه من مؤسسي المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في بيروت ومكتبه لا يزال محامياً له. تحدّث معه البروفسورة مانويلا لِنْتَرِن عن كتابه الجديد فلسفة اللاعنف.

س.: بروفسور ملاط في كتابكم الصادر حديثاً تطوّرون فلسفةً لللاعنف. أليست هذه المقاربة مبالغاً في نظرتها المتفائلة بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط؟

السؤال الأهم هي عن صحّة المقاربة. من الواضح أننا نرى عنفاً مستشرياً على مستوى واسع في الشرق الأوسط اليوم. لكن هنالك أيضاً حقيقةً جداً ملموسة مفادها أن العشرات من الملايين من الناس اختاروا بشكلٍ واعٍ استعمال اللاعنف للتعبير عن امتعاضهم من حكوماتهم وعن ضرورة إسقاط الحكام المستبدين على امتداد الشرق الأوسط عام ٢٠١١، وأنّ العديد من هؤلاء الناس لا يزالون يتابعون هذا المسار. هذه حقيقة علينا أن نعي معناها، بموازاة فهم السنوات الثلاث التي تبعت هذا المسار الجبّار، ونحن في حالة أسوأ بكثير مما كنا عليه عام ٢٠١١: إما لأن النظام السابق عاد بحلّةٍ مشابهة كما حدث في مصر أو لأن الأمور تطوّرت بشكل مفعج كما في سوريا. ولذلك فعلينا أن نقرن أية نظرية لللاعنف

مع أسباب الإخفاق في الشرق الأوسط ما بين عام ٢٠١١ واليوم. وهنا يحاول الكتاب أن يعطي تفسيراً لما كان على العموم غير مُعتَبَر من منظري اللاعنّف والناشطين فيه على السواء: لا يمكن لثورة لاعنّفية على الإطلاق أن تبقى لاعنّفية على الإطلاق بعد إسقاط الحكم المستبد. فحتى عندما تنجح في إسقاط الطاغية، فهي تواجه لازمتين أساسيتين لاستمرار نجاحها وتأصيله في المجتمع. العنصر الأول هو دستورٌ عمليٌّ وفعال. هذه اللازمة تعبّر عن حاجة الناس الى إعادة رسم العقد السياسي والاجتماعي بعيداً عن الإستبداد يسمح لهم أن يعيشوا سويّة من دون عنف رغم الخلافات في آرائهم والمشادات التابعة لهذه الخلافات، وهي مشادات طبيعية في أي مجتمع. أما اللازمة الأخيرة فهي العدالة، بمعنى آخر المساواة عن التاريخ القريب: والتاريخ القريب يعني أنّ عنفاً هائلاً من قبل الإستبداد يخلف وراءه الملايين من الضحايا يحتاج الى المساواة. ولذلك فنحن بحاجة الى العدالة القضائية وشتّى أساليب المساواة والمحاسبة. من المستحيل أن يكون هنالك ثورة لاعنّفية بدون محاسبة.

ونحن اليوم في مرحلةٍ بالغة الصعوبة، على امتداد العالم بما نراه من أنظمة قمعية تتصدّر الحالة الراهنة. لكنّ التاريخ يسير في طرقٍ ملتوية من الصعب التكهّن بها. أنا أوّمن في الإنسان وفي فطرة الإنسان وقدرته على استعمال اللاعنّف طريقاً استراتيجياً للحياة، ومن باب إيماني أن الإنسان مفطورٌ على النجاح عاجلاً أم آجلاً.

س. هل من الممكن أن يكون هنالك ثورة من دون عنف؟

طبعاً ممكن. والعام ٢٠١١ كان مثلاً واضحاً على امتداد الشرق الأوسط، مع ليبيا استثناءً له. وفي العام ١٩٨٩ في أغلب دول أوروبا الشرقية كانت الثورات لاعنّفية. وبالطبع هنالك سابقة غاندي. وكلما عملنا على إعادة النظر في التاريخ بحثاً عن اللاعنّف نجد على سبيل المثال عدداً كبيراً من الحركات المناهضة للإستعمار في العشرينات والثلاثينات تميّز بعدم لجوئها الى العنف. فالعصر الحديث يرى صعود ظاهرة جديدة تميّزه، هي حقيقة الثورات اللاعنّفية. هذه الحقيقة تتخذ أشكالاً مختلفة في العالم، ولذلك نحتاج الى مقارنة جديدة لعملية التغيير بفلسفة تركز على ”اللاعنف كقابلة للتاريخ“، في تضادٍ لكلام كارل ماركس الشهير عن ”العنف كقابلة للتاريخ“. في عام ٢٠٠٥ اندلعت ثورة في لبنان كانت

بشكلٍ واسعٍ ثورةٍ لاعنفية، وفي عام ٢٠٠٩ الثورة في إيران، رغم كونها ثورةً عابرة، تميّزت بطابعها اللاعنفية. والثورتان الإيرانية واللبنانية لم تنجحا، لكن الثورة في كلٍّ من مصر وتونس واليمن في الأشهر الأولى لعام ٢٠١١ نجحت في إسقاط الدكتاتور. طبعاً يكون مفيداً لو رأينا عام ٢٠١٥ أو عام ٢٠١٦ في روح عام ٢٠١١. هذا لن يحدث بسهولة لكنّه بات ممكناً النظر الى التاريخ بمقاربةٍ مختلفة تماماً عن المقاربة التي كانت طاغية حتى الآن. مأثورٌ قول الرئيس ناصر أن ”ما يأخذ بال العنف لا يمكن استرداده إلا بالعنف.“ إلا أن عام ٢٠١١ أظهر أن هذا القول ليس صحيحاً، وأن اللاعنف قادر على إعادة الحقّ الى الإنسان، حتى في الشرق الأوسط، أسوأ المناطق في العالم في استشرء العنف. اللاعنف ليس نسجاً من مخيّلي في الشرق الأوسط، هو حقيقة علينا أن نقبل بوجودها ولو كانت حقيقة على جانبٍ كبيرٍ من التعقيد.

س.: هل من تراثٍ للاعنف في الفكر السياسي العربي؟

هنالك عدّة روافد عالمية في تراث اللاعنف على المرء أن يأخذها بعين الاعتبار، والحضارة العربية الإسلامية تشكّل أحد أهم هذه الروافد. عندما نحاول أن نفهم كيف تميزت ثورات عام ٢٠١١ بهذا الطابع الواسع للاعنف، من الممكن أن نقدّم تفسيراً مبنياً على أن الناس في الشرق الأوسط أخذوا هذه الفكرة من أوروبا. هذا لا شكّ فيه شيء من الصحة. فنظرية ”السّلم الديمقراطي“ تشكل أساس السّلم المستقرّ في أوروبا منذ عام ١٩٤٥، ويعيدنا الى النظر في إنهاء الحرب عن طريق معاهدة للسلام لا تكون مجرد إنتظار للحرب المقبلة. أناقش في الكتاب سِلم معاهدة أوتريشت Utrecht عام ١٧١٢، وأثرها الكبير على عددٍ من المفكرين اللامعين، منهم الأبّي دو سان بيار Abbé de Saint-Pierre، روسو، وحتى كانط وكتراسه الشهير بعنوان ”نحو السلام الدائم“. هذا الكتاب هو المرتكز الأساسي حتى اليوم لنظرية السّلم الديمقراطي، وما يسمّيه كانط بالجمهورية مرادفٌ اليوم للديمقراطية. فطرح كانط هو أن الجمهوريات، لأنها ديمقراطية بتعبيرها عن مشيئة الشعب، لا تدخل في حروبٍ بين بعضها البعض. هذه هي نظرية السّلم الديمقراطي في التراث الأوروبي والعالمي. إنما لست مقتنعاً أن هذا الرافد كافٍ لفهم ما حصل عام ٢٠١١. أظننا بحاجة الى إعادة النظر في التراث العربي الإسلامي. علينا أن نسأل أنفسنا كيف يمكن لفكرٍ فلسفيٍّ وسياسيٍّ محبذٍ للاعنف، كيف يمكن لهذا الفكر أن يعاد اكتشافه من قبلنا من

صميم تراثنا في ظلّ ثورات عام ٢٠١١. هذا عملٌ طويل الأمد ولكنه ليس مختلفاً بالحقيقة عن إعادة قراءة التاريخ من منظارٍ نسوي أو من منظار الطبقة العاملة. وأحاول أن أظهر في فصلٍ كامل من الكتاب أنّ عدداً مهماً من النصوص البديعة موجودة في التراث العربي الإسلامي الفقهي والثقافي على السواء، تعبر عن فلسفة اللاعنف.

س.: هل من الممكن أن تعطونا مثلاً؟

قد يكون أعظم نص وجدته لأبي العلاء المعريّ أحد أكبر الفلاسفة الشعراء العرب في التاريخ، عاش في القرن الحادي عشر في سوريا. وأبو العلاء معروف لأبياتٍ جميلة ضدّ الطائفية، في اللاذقية ضجةً ما بين أحمد والمسيح

هذا بناقوس يدقّ وذاك بمأذنة يصيح
يا ليت ربي ما الصحيح

كلّ يمجّد دينه

وقد وجدتُ في ديوانه أبياتاً رائعةً يعيّب فيها على الناس حرمانهم بالقوة للنحل الذي يجمع شهد العسل ، تليها أبيات تحبّد اللاعنف بشكل معلن، فيقول مثلاً كيف أنه ضروري السير في رسالة اللاعنف على نسق السيد المسيح في العالم ”مشية سائح“. وفي هذا النص أيضاً يعيّب على الرهبان ترفّعهم عن الحياة الدنيا ويطلب منهم أن يحدوا حدو السيد المسيح في سيره في الأرض من أجل السلام.

طبعاً هنالك نصوص كثيرة في الأدب الحديث كما في القرآن الكريم هي أبسط من شعر أبي العلاء وفيها رفض العنف جليّ ومبسّط. إنّما تعجّبي النصوص التي فيها ديباجة أكثر عمقاً من الآيات والأحاديث النبوية التي تومئ بضرورة نبذ العنف سبيلاً في الحياة. طبعاً نجد أيضاً نصوصاً تدعو الى العنف باسم الدين. وجميع الديانات حمّالة للوجهين، وتدعو بشكل واضح الى تفاسير متنوعة وبعضها متناقض. أمام تنوّع هذه التفاسير علينا أن نرّجح التراث الموجود فيها القاضي باللاعنف، لأن هذا التراث هو ما يسمح لتطوير اللاعنف فلسفةً للتغيير في الشرق الأوسط. وقد نكون مخطئين إذا ظنّنا أن العلمانيين في المجتمع متقدمون في هذا المجال: فالمرحوم السيد حسن بحر العلوم، وهو أحد أقرب

الأصدقاء في النجف الأشرف، توفي شاباً العام الماضي، كان سابقاً في نشر كتاب مفصل في عام ٢٠٠٤ عنوانه **مجتمع اللاعنفي في الإسلام**. وآل بحر العلوم من أعظم علماء الدين في الشرق الأوسط الحديث.

س.: هل أنت مسالم pacifist هل أنت مثل غاندي في الشرق الأوسط؟

لا أظن أن التشبيه يفيد في المقام. فالعمل على حقوق الإنسان الذي اشتركت فيه مختلف جذرياً عن الأيقونية الجبارة التي يمثلها أشخاص في التاريخ بحجم غاندي أو مارتن لوثر كينغ أو المسيح. ويكون سخيفاً تشبيه عملي المحدود بعظمتهم. إنما هذا السؤال يوحي بتساؤل أكثر جديةً علينا أن نعيره اهتمامنا: هو حقيقة افتقاد ثورات عام ٢٠١١ للقائد. ويكون السؤال الأصحّ إذاً هل أن الثورة بحاجة الى قائد أو هل أن الثورة في حالة أفضل من دون قائد لأنها تتمتع بعدد من المساهمات المختلفة تجعلها غنيّةً عن شخص واحد يكون قائدها؟ فعندما يوجد شخص بمستوى غاندي أو مارتن لوثر كينغ، يفرض رمزيةً تتجلى في قيادته الى درجة تعني أنه لما يزول عن الساحة، وعلى الأغلب يزول بسبب وحشية الأشخاص الذين يقف بوجههم في ثورة لاعنفية، في مثل هذه الحالة يتحول زوال القائد الى كارثة بالنسبة للثورة. أما عندما يكون هنالك الملايين في الشارع هاتفين للسلم أو الحرية أو اللاعنفي، فهذا برأيي قد يكون أفضل من وجود شخصية طابعها الأبوي يطغى على الثورة كما في حال غاندي. قد يكون مفيداً في المستقبل أن نتخطى القادة الأبويين أصحاب الشهادة. على الأقل هذه حجةً أطرحها في الكتاب.

وأما بالنسبة للسؤال عن كوني مسالماً في السياق التاريخي للحركة السلمية المعروفة بهذا العنوان Pacifism فإن التشبيه لا يروق لي بسبب مقاربتني لموضوع العنف بشكلٍ مختلف. فكيف من الممكن أن تكون محامياً ممارساً وفي الوقت نفسه فيلسوفاً داعياً للاعنف؟ ليس هنالك من قانون من دون عنف. من المستحيل وجود نظام قانون جنائي من دون الركون الى العنف ضدّ الجاني. بل من المستحيل أن يكون هنالك قانون لا يركن الى العنف في نهاية المطاف إذا رفض المواطن الإمتثال له. إنما العنف الموجود في النظام القانوني هو عنفٌ استثنائي يتم استعماله من خلال عددٍ من الفلترات والوساطات. وهذا ما هو معروف بالنظام الديمقراطي. ولذلك فالكتاب يقدم نظريةً أرجو أن تكون جديدة قوامها أنه من الممكن أن تكون ثورياً لاعنفياً على الإطلاق، إنما لا يمكن لك أن تبقى لاعنفياً على الإطلاق بعدما تنجح

الثورة في إزالة الديكتاتورية. فبعد سقوط الطاغية، من الضروري أن يشترك الثوار على إقامة حكومة مبنية على نظام قانوني، وهذا النظام يركز في مبدئه على ما يسمى بالعنف المشرع أو الشرعي، والذي تمارسه الحكومة بحسب القول المأثور لماكس فيبر عن تفردّها في أثره العنف، Monopole de la violence. وهذا يبعدي عن المدرسة السلمية أو المسالمة "الباسيفية". إضافة هنالك تباعد حقيقي في الفلسفة اللاعنفية التي أحاول طرحها في الكتاب عن ضرورة اللجوء الى العنف عن طريق محاكمة المستبد ونصرة ضحاياه الذين يلجأون الى القضاء للإقتصاص من المجرم تجاههم وتجاه ذويهم بعد إسقاطه.

س.: وماذا عن داعش؟ كيف يمكن أن يتم التعاطي مع داعش من دون اللجوء الى العنف؟

سؤال بمحله إنما لا أظنه نقداً جدياً لللاعنف كفلسفة جديدة للتاريخ، فكأنك تقولين لتشرشل أو روزفلت أن عليهم أن يتعاطوا مع ألمانيا النازية بشكل لا عنفي عام ١٩٤٤. علينا أن نأخذ بعض البعد تجاه مواضيع تفرض علينا لأننا أخفقنا في وقف المجرم عند حدّه قبل فوات الأوان. هذا نقاش طويل، عن عما وعن كيف يمكن منع صعود هتلر أو موسوليني، إذا أردنا أن نستعمل عنوان برتولد برشت في المسرحية الشهيرة "المقاومة الممكنة لصعود ارتورو أوي". فإذا نظرنا الى داعش، واضح أن الحركة برزت بشكلٍ مميّز في سوريا الصيف الماضي، إنما علينا أن نتذكر أن الثورة السورية طوال أشهرٍ امتدت من آذار حتى صيف عام ٢٠١١ كانت ثورة تميّز بلاعنفها. وقد جابه الثورة العنف الفظيع من قبل الحكومة مما فرض على الثوار خيار التسلح أو العودة الى بيوتهم. فبدأوا يتسلحون في تموز-آب ٢٠١١، خمسة أشهر بعد القيام بمظاهرات سلمية قتالية. يبقى أنني أظن أن اللجوء الى التسلح خطأ، وأنه كان على الثورة السورية أن تتوقف آنذاك. لكان السوريون في حالة أفضل لو عادوا الى بيوتهم، كما فعل البحرينيون، وبالعودة الى بيوتهم والحدّ من خسائرهم الإقرار بأنهم لم ينجحوا في تنظيم ثورتهم بشكلٍ كافٍ للتخلص من الطاغية. وهذا ما رأيناه أيضاً في حركة Occupy في هونكنغ العام الماضي. كان من الممكن للمتظاهرين أن يلجأوا الى العنف ضد الحكم الصيني ولكن اختاروا ألا يسلكوا هذا الدرب. فقرارهم في وقف الثورة كان القرار الصحيح لأنه عندما تتحوّل كئائر الى استعمال العنف، يصبح من الصعب دراية التطرف ومنعه، في حين يقف منطق داعش بالمرصاد. صحيح أنه كان ممكناً للثورة السورية أن تنجح بدعم عالمي لإسقاط الأسد. إنما هذا يعني تدخلاً عسكرياً خارجياً.

س.: ما رأيك إذاً في التدخّل العسكري الخارجي؟

موضوع التدخّل العسكري الى جانب الثورة اللاعنفية أحد أصعب الإشكالات التي يتناولها الكتاب، ويتمّ معالجته في عدد من الطروحات التي لا تزال بعيدة عن التطبيق. الفكرة الأساسية كالتالي: إذا كنتِ تحتاجين الى تدخّل عسكري خارجي للدفاع عن مدينة أو عن عدد كبير من الناس الذين يتعرّضون لخطر الإبادة من قبل النظام، قد يكون هذا التدخّل مشروعاً. لكنّ على التدخّل أن يكون مشروطاً ببقاء الثورة لاعنفيّة. يبدو إذاً الطرح مقلوباً رأساً على عقب، فليس على الخارج أن يُسلّح في حمص الثورة اللاعنفية ضد الأسد، بل على الخارج أن يحمي حمص فقط إذا بقيت الثورة فيها رافضة التعدي على معذبي النظام وقناصيه. تتم حماية حمص طالما أن أهل حمص محافظون على اللاعنف في ثورتهم. هذا الطرح لا يزال بعيداً عن أي أفق أساسي عند صانع القرار اليوم. قد تترسّخ الفكرة بعد عشر سنوات عندما تنشب ثورة لاعنفية عارمة في مكانٍ آخر. وربما تتأصّل الفكرة، وعندئذٍ أنه من الأفضل للثورة اللاعنفية أن تتوقّف وأن تقبل بعدم إمكانية نجاحها الراهن بدلاً من أن تلجأ الى العسكرية. هذا بالفعل ما حصل في إبرام عام ٢٠٠٩، وفي البحرين والكويت والى درجة ملموسة في السعودية، حيث تستمرّ المقاومة اللاعنفية بأشكال شتى. عام ٢٠١١، آلاف الناس نزلوا الشوارع في دول الشرق الأوسط في مظاهرات لاعنفية، ولم ينجحوا في إسقاط النظام فتوقفوا مرحلياً. عندما يطغى منطق العنف، يصعد الغلاة الى الواجهة كما حدث لدى أكثر الإسلاميين تطرفاً في ليبيا وسوريا، وكما حدث في مصر بإعادة حكم العسكر مجدداً.

س.: الندوة التي تشتركون فيها تتعلق بالدين وبصياغة الدستور. ما محلّ الدين في المجتمع؟

من كبار المفكرين المعاصرين الذين أستشهد بهم روبرت فوسار Robert Fossaert، الذي توفي هذه السنة، يقول ”إن الديانات قد تموت، وجثامينها ملء التاريخ. لكنها ليست قابلة للقتل Les religions sont mortelles. Leurs cadavres jonchent l’histoire. Mais elles ne sont pas assassinales“.

ولجديّ شاعر الأرز أبياتٌ رائعةٌ يحذّر فيها أولاده من التعرّض للناس في معتقداتهم الدينية، يقول

مصونُ كرامةٍ تأبى التحدي

لكلِّ دينه، ولكلِّ دينٍ

فاستفزاز المرء في دينه لا يقل صدمةً من التعرّض لأولاده، ويستحدث أسوأ وأعنف الردود لديه. الميزان طبعاً دقيق بين مصون كرامة الدّين وحرّيّة التعبير. فإذا كان لا بُدَّ من دراية الناس في دينهم، خاصّة في أديانٍ يختلفون فيها، على المجتمع أن يتصدى لمثل هذا الإستفزاز بأشكالٍ شتى، وإن لم يكن القتل طبعاً واحداً من أساليب التصدي.

والمجال واسع في المواضيع الدستورية الشائكة التي تمّ تناولها في الندوة، مثلاً في حقّ رجال الدين الإشتراك في صياغة العقد الإجتماعي الجديد. وجوابي بالإيجاب هنا مطلق، فالتفاني في العلمانية ليس أقلّ ضرراً من التفاني في الدين. هنالك ظاهرة عداة في في الإلحاد لا تروق لي، وإقصاء الناس من صياغة الدستور بمجرد أنهم رجال دين لا يشكل حتى نقطة بداية في النقاش الدستوري. بالعكس: إذا اختلف شخصٌ في معتقده الديني عني، فهذا سبب إضافي لإشراكه في نقاش حول مستقبلنا المشترك، فكيف برجل الدين.

السؤال الأصعب بعد نجاح الثورة اللاعنفيّة هو في كيفيّة التعامل مع أشخاص دعموا النظام السابق وتلطّخت أيديهم بالدم. عندي قناعةٌ راسخة بضرورة محاكمة الحاكم المستبدّ. المشكلة هي في ”هرميّة المساءلة“، وهو عنوان أحد فصول الكتاب: الى أية درجة في تراتبية الهرم نذهب في مساءلة رجال النظام المخلوع؟

س.: ماذا عن التجربة اللبنانية؟

يحاول لبنان التعاطي مع الطوائف المختلفة بالرّبط بين التمثيل السياسي والإنتماء الديني، ودستورنا دستور طائفي بالكامل. لكنه، وخلافاً لسائر الدساتير في المنطقة، هو دستور طائفي علائيّة. يقول إن الطائفة تتمتع بشخصيّة دستورية تحتم على النائب أن يُنتخب وفقاً لانتمائه لها. ولذا فهنالك برلمان نصفه مسيحي ونصفه الآخر مسلم، مع توزيع إضافي داخل الدين الواحد، شيعي سني الخ. لا مجال للمواطن أن يتحرّك دستورياً خارج طائفته، والدستور عاجز عن حلّ هذه المعضلة. هذه الظاهرة

مميّزة للشرق الأوسط ككلّ، وأجد نفسي، إذا أرغمت على الإختيار، على طرف العلمانية. لكنك لن تنجحي في حلّ المعضلة بمجرد الكتابة في الدستور أنّ الجميع متساوون أمام القانون. المعضلة أكثر تعقيداً من حلّ بهذه البساطة.

كيف يمكن للمواطن أن يعلو على انتمائه الطائفي؟ قد يكون مفيداً أن نعيد صياغة دساتيرنا بالإلتفاتة الى انتماءات متعدّدة على الدستور أن يلحظها. فتعدد الإنتماءات قادرٌ على التخفيف من أسر الطائفية. أحد هذه الإنتماءات إنتماء جنسي. النساء رائدات في الثورة، وأحيد نسبةً دستورية تمنع إقصاء النساء من الحكومات الناشئة بعد الثورة.

هنالك أطرٌ أخرى تخفف من الوطأة الطائفية. مثلاً في نظامٍ دوري في مجلس قيادي يصبح أقلّ أهمية فيه كونُ الرئيس مسلماً أو مسيحياً أو سنياً أو كردياً. السابقة موجودة في العراق عام ٢٠٠٤، تمثلت بإنشاء المجلس الرئاسي، الذي كان يضمّ ١٢ عضواً يترأس المجلس كلُّ واحدٌ منهم شهراً على مدار السنة. عندما تكون رئيساً لشهر واحد فقط، أيّ ضرر يمكن أن تقوم به؟ أيضاً صحيح، ما الخير الذي يمكنك القيام به؟ على أيّ حال نجحت التجربة الجماعية آنذاك نسبياً.

ومن المواضيع التي ناقشناها في الندوة: كيف تؤسس أحزاباً سياسية تمتدُّ على الوطن كلّهُ؟ هذا يحتاج الى وقت، ومن الصعب فرضه عن طريق قانون أو دستور. كما أن النظام الفدرالي يوفّر سبلاً مفيدة للتخفيف من الطائفية، فالإنتماءات المناطقية تخفف من هذه الإنتماءات المذهبية. بالنهاية، وهذه عبرة تعلّمتها من مسار حملتي الرئاسية عام ٢٠٠٥، يأتي التمثيل المتعدد عفويّاً في بعض المسارات، وكان عدد من الناس قد شارك في الحملة بسبب قناعتهم بها، فجاءوا أطيافاً ممثلةً لتعدّد المجتمع بشكل تلقائي. ففي مرحلة متقدمة من الحملة، استرعى انتباهي استحالي معرفة ما إذا كان بعضهم من السنّة أو الشيعة أو المسيحيين، وكان أكثر من نصفهم من النساء. قد تعني هذه التجربة أنه في مسارات ترقى في عملها وتطلعاتها الى مستوى أرفع، تتراجع العِقدُ الطائفية طبيعياً، وهذا ما نحتاج اليه على امتداد الشرق الأوسط. إلا أن مثل هذا التعالي عن الطائفية ينتج عن عمل سياسي وليس عن مطلب دستوري أو شرطٍ يفرضه القانون.

إذا أنت عالمي Universalist؟

طبعاً، فكيف يمكن التغيّي بعنوان فلسفي للكتاب من دون الإيمان بطرح عالمي له؟ في كل دستور ضرورة لإرساء قواعد عالمية، منها مثلاً حقوق الإنسان أو فصل السلطات. لكن الناس يريدون أيضاً أن يجدوا تراثهم معبراً عنه ، وإعادة صياغة متوارث الفقه مفيداً في الدستور. ومن هذا الباب قناعتي في ضرورة إحياء التراث الأدبي كما التراث القانوني ، وجوهر الإحياء في جميع الأحوال لغوي. فكلما تبحر المرء في التراث كلما اكتشف مراجع دستورية مصونّة في أمهات الكتب الفقهية. على الدساتير أن تصاغ بلغةٍ تمثّل للناس بصلة حميمة. والمشكلة أن نظاماً دستورياً غربياً يلقي ظلاله على لبنان أو العراق أو مصر يحتمّ السؤال على المواطن اللبناني أو العراقي أو المصري عن معناه بالنسبة اليهم، لأنهم يفتقدون فيه عباراتهم الوطنية. وحجّتي الدستورية هي بشكل خاص حجّة لغوية: علينا أن نشيد جسراً بين لغة دستورية غربية طاغية وأفضل ما عندنا من تراث قانوني شرق أوسطي. وفي الشرق الأوسط أظنه مستحيلاً أن ندير ظهرنا الى التراث الديني الذي يشكّل رافداً حيويّاً في مكّوناتنا التاريخية والحقوقية.

س.: ماذا عن الحالة الإقتصادية؟

يعمل الإقتصاد بنمط مختلف عن النمط السياسي، وهو غالباً النمط الأهمّ. إذا نجحت في وضع دولة على سكةٍ إقتصادية جيدة تكون النتائج على المدى المتوسط أفضل من التوظيف السياسي البحت للإصلاح. وما يقوم به أولو العنف في المجتمع هو تركيز الضغط الهائل على الإقتصاد ومنعه من السير بشكل طبيعي، وإذا وقرّ النظام الجديد في تونس رفاهاً إقتصادياً أفضل، يكون أصعب على الإسلام المتطرّف أن يسطو على البلاد. لكنّ المعركة الإقتصادية أيضاً سياسية، وفي التسلسل المنطقي للأولويات كما أراها، ترتيب الساحة السياسية من ناحية الحكم الراشد أولى بتوفير اقتصاد جيّد، وليس العكس. وطغيان الطّفرة النفطية على الشرق الأوسط قرناً كاملاً أثبت أن التركيز الإقتصادي لا يكفي. فقد أنتج النفط ثروات طائلة أجهض نفعها بإدارة فاسدة سياسياً.

س.: ما دور المجموعة الأوروبية في الشرق الأوسط؟

الكثير من الزملاء في أوروبا يشتركون في فلسفة اللاعنف. إلا أن أوروبا دائماً متأنية وكأنها تنتظر الإشارة من الولايات المتحدة. هذه مشكلة عضوية في النظام العالمي. الناس في أوروبا يصغون بتهذيب ولا يفعلون شيئاً. وعندما تنشأ المشكلة ترى أوروبا تغلق على نفسها. أنظري الحال في مأساة المهجرين، وردة الفعل البدائية: علينا إغلاق الحدود، علينا أن نقصف الشبكات المساعدة للهجرة. أمّا لماذا يهجر الإنسان وطنه ليبيا، أو وطنه سوريا، إذا كان ممكناً أن يعيش فيه بأمان؟ هذه إذاً المشكلة في أوروبا: حتى إذا وافقك المحاور في الرأي، تبقى المتابعة مستحيلة لأنه غير قادر على اتخاذ التدابير الضرورية لما تحتاج إليه ليبيا أو سوريا لتكون آمنة لأهلها. فالهوة بين الإشتراك في التوصيف وبين النجاح في توافق ٢٨ دولة على أمر حيوي هوة واسعة بشكل لا يسمح بأية متابعة فعّالة. هذا يجعل المرء محبطاً في تصوّر موقف أوروبي قابل للتطبيق. وهذا بدوره يعني أن التجديد داخل أوروبا شرط يسبق إمكانية الإتكال عليها في أي موضوع جدّي في الشرق الأوسط. والمآسي الإغريقية لم تنته بعد، والجروح تحتاج الى وقت طويل لتندمل.

س.: كيف ترى الحالة في الشرق الأوسط في السنتين أو الخمس سنوات المقبلة؟

من المنتظر في منطقة بحجم الشرق الأوسط أن تتعاقب فيها الأحداث تارة نحو السيء وطوراً بشكل أفضل. نحن اليوم في مرحلة متردية كثيرة عمّا كنا عليه عام ٢٠١١، لكننا في حالة أفضل من عام ١٩٨٨ قبل نهاية الحرب الإيرانية-العراقية، أو في عام ٢٠٠٦ أيام الحرب بين حزب الله وإسرائيل. والأحداث السيئة كثيرة، من انتخاب نتانياهو مجدداً في إسرائيل، الى فرض استبداد السيسي على مصر، أو في المأساة السورية. لكنه من الممكن رصد الأمور الإيجابية، مثلاً لديّ قناعة أننا بصدد تحوّل نوعي الى الأحسن ببروز قيادة هادفة وقادرة في الطائفة العربية داخل إسرائيل. وأرى كيف أن عدداً طاعياً من الأشخاص المفطورين على اللاعنف من عرب إسرائيل، يمكن أن يفرضوا أنفسهم على الساحة السياسية الإسرائيلية، وقلب الطاولة على تعديات الحكّام الحاليين، فأعّلل نفسي بأمل تلاقيهم مع الكثيرين في الطائفة اليهودية للإستفادة من هذا الظرف الجديد، كما أنني آملُ ببناء جسور معهم من طرفنا الخاص خلف الحدود. هذا لن يحصل بسرعة، ولن يحصل من دون عملٍ دؤوب، وبهذا المعنى أحس بأنني لا أزال في خانة ”الناشطين“.

كما أنني مقتنع أنه في غضون العام أو العامين من الجائز تقويض داعش في العراق وهناك أمل في أن يتحرر الناس من هذا الكابوس وكابوس الحكم البعثي في سوريا. وعندني ثقة واسعة بنساء السعودية الجبّارات. صحيح أن الترديات واضحة كما في ليبيا واليمن، لكن وجود أشخاص بمستوى تعامل حضاري وفعال وجود حقيقي، وهنالك الملايين من الناس مثلنا، فلنتذكّر شوارع القاهرة وصنعاء عام ٢٠١١. السؤال في كيفية تطوير لغة اللاعنف لينتصر الأشخاص الذين يشبهوننا. إذا حافظنا على نور اللاعنف حياً من الممكن تصوّر شرق أوسط مختلف في غضون الخمس أو عشر سنوات.

س.: هل تفكر في السعي الى الرئاسة اللبنانية مجدداً؟

لست مرشحاً اليوم للرئاسة اللبنانية، رغم المآزق الراهن في الرئاسة. فإذا أردت أن تكوني رئيسةً عليك أن تكوني قادرة على الإصلاح، على التغيير. حتى لو تمّ انتخابي رئيساً اليوم، لا أظن الهامش موجوداً لتقديم أيّ فرق، فأبقى أسير النظام البالي. ولديّ صعوبة إضافية على المستوى الشخصي، فلست ممن يهوون العمل السياسي بشكل يومي. أجد لذةً وامتناناً أكبر في الكتابة، وفي رفقة الأصدقاء الأدباء، ومع العائلة.

شكراً على هذه المقابلة!